المجتمع المدني العالمي ودوره في اقتصاد المعرفة والتنمية الشاملة للمجتمعات

الدكتورة صورية زاوشي
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3.

الملخص

يمارس المجتمع المدني العالمي دوره في معالجة القضايا الدولية، وقضية اقتصاد المعرفة كنموذج عن ذلك، من خلال المفهمات الجديدة والصياغات النظرية لمضمون الأنشطة والأفعال التي تمارس على المستوى الوطني. يمكن الاستشهاد بذلك، بتأثير جماعات حقوق الإنسان على الحكومات الوطنية من أجل إدراج موضوع حقوق الإنسان في المنظومات التربوية في الأطوار الأولى من التعليم، والسماح بتأسيس جمعيات حقوق الإنسان المحلية والوطنية، بل حتى وإنشاء هيئات وطنية لحقوق الإنسان مثل وزارة حقوق الإنسان. كذلك الأمر بالنسبة لتأثير جماعات الدفاع وحماية البيئة العالمية على الحكومات من أجل تنظيف البيئة، وفرض قيود على استغلال الموارد، وإقامة المحميات الطبيعية، وتنفيذ مشاريع تنظيف المحيط البيئي من الملوثات، وكذلك الأمر بالنسبة لقضية بناء اقتصاد المعرفة ودروه في التنمية الشاملة للمجتمعات.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني العالمي، القضية، اقتصاد المعرفة، التنمية الشاملة.

تقديم

يؤثر المجتمع المدني العالمي بطريقة تنسجم مع خاصيات عمل ديناميكيات وتأثير مكونات العولمة، وهي محددة في عملية التدفق من المستوى العالمي نحو المستويات المحلية والوطنية، وتكون مضامين هذه الأخيرة موضوعا جوهريا لعمل تلك الجماعات العالمية بدون جنسية. ظهر تأثيرها بشكل ملحوظ في السياسات الوطنية عقب نهاية الحرب الباردة، من خلال إسماع صوتها عاليا حول قضايا البيئة ومناهضة الحروب والدفاع عن حقوق الإنسان وغيرها من القضايا الإنسانية، التي كانت تسعى إلى تحقيقها على المستوى "ما فوق الحدود الترابية Supraterritoriality" للدولة.

تتميز كل هذه القضايا وغيرها بتجاوزها للحدود الجغرافية للدولة لتسع العالم، من هذا المعنى يشتق المجتمع المدني العالمي أهميته وحيوية دوره في صياغة السياسات المُعَولَمَة. المصدر الآخر الذي يشتق منه دوره الحيوي هو خاصيات اقتصاد المعرفة والاقتصاد المعولم مثل الإنتاج ما فوق قومي، التجارة المكوننة، الاستثمارات المتدفقة عبر قارية والمال والمعاملات المالية، التي تؤثر إيجابا وسلبا على بيئة المجتمعات الوطنية عبر العالم.

الإشكالية البحثية

يتحدد معنى "المجتمع المدني العالمي The Global Civil Society" في تلك الجماعات القائمة على إنجاز أو معالجة قضية معينة ذات طابع إنساني، وغير محددة النشاط بواسطة الاعتبارات القومية، السياسية، الإيديولوجية، الجغرافية أو الثقافية؛ ومن ثم تضم في عضويتها نشطاء من كل أنحاء العالم ولديها ممثلين في العديد من المجتمعات عبر العالم. بواسطة الخاصيات المشار إليها سابقا، تظهر علاقة التأثير المباشر للمجتمع المدني العالمي في موضوعات السياسات الدولية، وعلى رأسها اقتصاد المعرفة من منظور عولماتي. ومن هنا يمكننا طرح التساؤل العام التالي للمشكلة البحثية: كيف يؤثر المجتمع المدني العالمي في قضية اقتصاد المعرفة وبناء التنمية الشاملة للمجتمعات؟

وللإجابة على التساؤل العام نطرح جملة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

- ماذا نعني بالقضية؟
- ما هي خاصيات المجتمع المدني العالمي؟
- ما هو دور المجتمع المدني العالمى في معالجة قضية اقتصاد المعرفة؟

المحور الأول: التحديد المضامينى لمفهوم القضية

يتم تصنيف أحداث معينة على أنها قضية بواسطة خاصيات التعقيد، وانخراط أكثر من طرف، المحتوى السياسي والأمني والاقتصادي والثقافي والمجتمعي، كلفة الحلول والآثار أو النتائج التي تتخطى حدود قدرة طرف معين منفردا؛ ومن ثم تستدعي عملية المعالجة مشاركة أكثر من طرف، كانعكاس لمفهوم القضية وليس مجرد حدث عابر.

طرحت العديد من التحديدات الاصطلاحية حول المضمون المفاهيمي وأبعاد التحليل لمفهوم "القضية The Issue"، والتي منها أنها: «أي مسألة أو مجموعة مشاكل تحظى باهتمام وأولويات النظام الدولي، على اعتبار أنها قضايا معقدة ومتداخلة وتجسد علاقات التفاعل بين أطراف النظام الدولي التي تعجز منفردة على حل هذه المشاكل العويصة التي تحتاج في واقع الأمر إلى تنسيق وتعاون بقصد التغلب على العقبات التي تحول دون الاتفاق على حل مرض للقضايا الدولية محل الاهتمام».[1]

فالقضية بمعنى آخر، هي تلك الموضوعات أو الأحداث التي يكون معنيا أو منخرطا فيها أكثر من طرف، بحيث أن القرارات، السياسيات، المواقف، ردود الأفعال، الحلول وكل ما يترتب عنها، يكون بواسطة العمل الجماعي المنظم أو العشوائي، رسمي أو غير رسمي، من قبل الدول أو الفواعل غير الدول. لذلك، هناك من يقترح تعريفا آخر للقضايا بأنها تلك: «المسائل التي توجد إزاءها مجموعتان مختلفتان أو أكثر من المواقف والتي قد تثير نزاعا. وطبيعي أنه لن تثير سوى أقلية من المواقف المختلفة صراعا فعليا ولن تُظهر سوى أقلية من هذه المواقف الصراع الذي ينقل إلى النظام السياسي ويحسم به. ولذا فأسلوب تعريف القضايا السياسية وتحديدها في التحليل السياسي مسألة مثار خلاف....».[2]

يتضمن المحتوى المفاهيمي للقضية معنى السلوك الجماعي الحتمي، بحيث لا يستطيع أي طرف أن يتصرف بشكل منفرد بعيدا عن الآخر، سواء كان ذلك في إطار الأمم المتحدة أو خارجها. لذلك، هناك من يعرّف القضية الدولية بأنها: «أي مسألة أو مجموعة مشاكل تحظى باهتمام وأولويات النظام الدولي، على اعتبار أنها قضايا معقدة ومتداخلة وتجسد علاقات التفاعل بين أطراف النظام الدولي، التي تعجز منفردة على جعل هذه المشاكل العويصة [قابلة للحل لأنها] تحتاج في واقع الأمر إلى تنسيق وتعاون بقصد التغلب على العقبات التي تحول دون الاتفاق على حل مرض للقضايا الدولية محل الاهتمام».[3]

يحتوي التعريف السابق على مجموعة من العناصر المميزة للقضايا الدولية، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. وجود مشكلة أو معضلة متفق نسبيا على أنها قضية تحظى باهتمام وأولويات النظام الدولي؛

2. تتسم القضية محل الاهتمام بطابع التعقيد والتداخل معا، بحيث لا تعالج بمجرد قرار معين، وإنما بواسطة سلسلة من القرارات والسياسيات وحتى المعالجات المتعاقبة للقضايا؛

3. أهمية عامل التفاعل والتنسيق والتعاون بين أطراف النظام الدولي إزاء القضية المطروحة؛

4. وجود صف من العقبات أو المشاكل التي تعترض عمليات صناعة القرار الجماعي، صياغات السياسات المشتركة والحصول على التنفيذ الفعّال للحلول المقترحة، كالوضعية المتعلقة بقضية البيئة أو قضية التنمية الشاملة؛

5. بناءً على ما سبق، تظهر أهمية الإجماع والاتفاق الدولي في كيفية التعامل مع القضايا الدولية.[4]

يمكننا تعريف القضية بأنها: أي مشكلة دولية يصعب على الفاعلين الدوليين حلها بشكل منفرد، وبالتالي تستلزم التصرف الجماعي الذي يشكل نصيبا من جهد الدبلوماسية الدولية في العمل على معالجتها أو على الأقل التخفيف من حدتها، وتجلب أنظار الرأي العالمي نحوها إما مؤيدا أو معارضا. وبالنظر إلى واقع السياسة الدولية، على مستوى ما بين الدول أو داخل البيئات الوطنية للدول، نجد الكثير من القضايا المطروحة التي تمثل مصدر حفز وإنتاج للسلوك السياسي، وبالتالي يكون بدوره مصدرا متدفقا لتغذية المحتوى النظري لقضايا السياسة الدولية.

المحور الثاني: مفهمة القضايا الإنسانية – الفكرية

لا يمكن الفصل بين جماعات المجتمع المدني العالمي وعمليات العولمة في كل القطاعات بحيث أن فئاته موزعة وفق قطاعات تطور وعمل العولمة، ومن ثم يمكن اعتباره أحد الفواعل المهمة في صناعة مضامين السياسة العالمية، على افتراض أنه إحدى محركات العولمة في بعدها المعياري والرمزي، طالما أنه يكافح من أجل قضايا الجماعة الإنسانية أو ضد تهديدات كونية تواجه مجتمعات العالم. إحدى مساهمات المجتمع المدني العالمي في صياغة مضمون اقتصاد المعرفة، توحيد الأفكار أو على الأقل التقريب بين وجهات النظر المختلفة، حول قضية اقتصاد المعرفة ودوره في التنمية الشاملة للمجتمعات المعاصرة ذات العلاقة بالحياة المباشرة لجماعة كبيرة من البشر عبر العالم،

وصياغة طريقة معينة حول التفكير والأدوات المناسبة التي تساعد النظام العالمي على الاستقرار وتحسين الحياة الاجتماعية العامة للناس. تجسد ذلك عمليا من خلال التقليل من هيمنة الأجندة التقليدية (القوة، العسكَرَة) على السياسة الدولية، في مقابل التأكيد على مسائل التنمية ومكافحة الفقر والأمراض العابرة للقارات ونزع التسلح والحفاظ على البيئة؛ وهي العملية التي تؤدي في نهاية المطاف إلى توجيه اهتمامات الحكومات الوطنية نحو التركيز على الحاجات الحقيقية للجماعة الإنسانية.

أدى الحرص على طرح مثل هذه القضايا إلى توسيع الإدراكات وفتح آفاق التعاون ولفت الانتباه إلى مجالات جديدة للتعاون، التي تربط مصالح الأطراف الدولية ببعضها البعض، وفتح فضاءات جديدة مثل إقامة المشاريع الكبرى حول الصناعات الإلكترونية والتكنولوجيات المتقدمة وخدمات الإنترنت وصناعة المعلومات والاتصالات الدقيقة؛ بالإضافة إلى الاستعانة بالتكنولوجيا الدقيقة من أجل المساعدة على الدفع قُدُماً في مجال التنمية الاقتصادية واستغلال الطاقات الفكرية من أجل بناء التنمية الشاملة للمجتمعات، وحل المشكلات المستعصية التي تعاني منها الكثير من المجتمعات، وتقريبها من بعضها البعض حول القضايا الحقيقية ذات العلاقة بحياة الناس. بطريقة أخرى، أدى التدخل المتزايد لجماعات المجتمع المدني العالمي إلى إعادة توجيه اهتمامات الحكومات الوطنية، وإعادة مفهمة القضايا، وترتيب الأجندة الوطنية وصياغة الأولويات، التي تحمل الأهداف المشتركة بين المجتمعات الإنسانية.

الظرف العالمي الذي ساعد على المشاركة الفعالة للمجتمع المدني العالمي في صياغة المضامين السوسيو-سياسية الوطنية السابقة الذكر، هو ميل المجتمعات المتزايد نحو الانفتاح على بعضها البعض، عن طريق تعديل وإنشاء الكثير من القوانين التي تسهّل التفاعلات العالمية، وتصبح بحكم ذلك جماعات المجتمع المدني العالمي جزءً مهما من البيئة المحلية لهذه المجتمعات. يتعلق الأمر في هذا الصدد بالدول الاشتراكية سابقا عبر العالم التي تحولت بعد نهاية الحرب الباردة، إلى مجتمعات ليبرالية معولمة تشجع بيئاتها المحلية على نشاط وتنامي دور المجتمع المدني الوطني، الذي رتب اتصالات وشبكات تنسيق وتعاون وتبادل للمعلومات مع نظيره العالمي؛ وفي نفس الوقت أصبحت هذه المجتمعات مجالا لنشاط جماعات المجتمع المدني العالمي وفق القوانين والمعايير الدولية لحرية الأنشطة السياسية والثقافية والفكرية.[5]

حاجج أنصار النظرية الكونية[6] على دور المجتمع المدني العالمي في صياغة ومفهمة موضوعات وقضايا علم السياسة المعولم وقضية اقتصاد المعرفة نموذجاً، بتلك الأنشطة الممارسة من قبل العدد الكبير من جمعيات العمل العالمية، والمنظمات الريفية، والمنظمات غير الحكومية والاتحادات التجارية؛ المحمّلة بأهداف ذات علاقة باهتمامات ومشاكل الجماعات المجتمعية وسط التجمعات الحضرية الكبرى والقرى. بواسطة تلك الاهتمامات والعلاقات، مارست ضغوطا متزايدة على الحكومات الوطنية من أجل تطوير التعاون عبر عالمي في كل المجالات المتاحة، أو التي تحظى باهتمام من قبل الجماعة الإنسانية. أخذ هذا النشاط الشكل البنائي بشكل متزايد من خلال انخراط جماعات المجتمع المدني العالمي في المنظمات الإقليمية والعالمية المختلفة، وأصبحت جزءً من عملية صناعة القرار الجماعي؛ مثلا انخرطت الكثير من المنظمات النسائية المختلفة على المستوى الإقليمي في أجهزة الاتحاد الأوروبي، وانخرط العديد من فدراليات الاتحاد التجاري في المؤسسات الاقتصادية فوق عالمية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

ساعدت هذه التفاعلات عبر إقليمية وعبر عالمية، على رسم علاقات اتصالية وثيقة بين الجمعيات المدنية العالمية والمؤسسات الدولية، التي في الغالب تحدد مسار وتوجهات وكذا مصير الكثير من اقتصاديات الدول عبر العالم، خاصة التي تعاني من متاعب اقتصادية أو أوضاع أمنية هشة. في نفس الوقت، أدت المشاركة المدنية في المؤسسات الإقليمية والعالمية إلى تقلص النزعة المركزة على الدولة الوطنية في صياغة أجندة السياسة الدولية، إذ بدل إعطاء الأولوية لتفضيلات الدولة القومية، أصبح الاهتمام مركزا أكثر على أولويات الجماعة الإنسانية أو المجتمع العالمي في معظم أنشطة جماعات المجتمع المدني العالمي حول مجالات القضايا المختلفة –دور اقتصاد المعرفة في تنمية المجتمعات-

من بين النماذج التحليلية التي تطرقت إليها موضوعات اقتصاد المعرفة في الحفاظ على المجتمعات وتنميتها للمجال البيئي، فقد حصلت جمعيات الدفاع عن النظام البيئي بالأنظمة المعرفية الحديثة، على مكانة كبيرة في الهيئة التي كانت تشرف على تنفيذ «بروتوكول مونتريال» الخاص بالحد من المواد المتسببة في نضوب طبقة الأوزون، يمكن الاستشهاد على ذلك بالدور الاستشاري الذي لُعب من قبل «المجلس الدولي للاتحادات العلمية» في وضع هيئة استشارية ما بين حكومية حول تغير المناخ عام 1988؛ من أجل

التداول حول المشاكل التي تواجه النظام البيئي، والتشاور حول الحلول القابلة لاحتواء مظاهر تآكل المكونات البيئية. كذلك نسقت المؤسسات المتخصصة في أنشطة التأمينات فوق قومية – «الفدرالية الدولية للبورصاتInternational Federation of Stock Exchanges»، «جمعية السوق الأولى الدولية International Primary Market Association»، «جمعية سوق التأمينات الدوليةInternational Securities Market Association »، و «المجلس الدولي لجمعيات التأمين International Council of Securities Associations»- فيما بينها من أجل إيجاد معايير موحدة عبر العالم حول قضية «النوع»، خاصة فيما يتعلق بدور المرأة في ممارسة الأنشطة الاقتصادية والسياسية.

المثال الآخر لنشاط جماعات المجتمع المدني هو عمل «لجنة معايير المحاسبة الدولية The International Accounting Standards Committee» و«الفدرالية الدولية للمحاسبات International Federation of Accountants» من أجل تطوير علم محاسبة عالمية رئيسي، ووضع معايير التدقيق المالي التي يجب أن تستخدم في المعاملات المالية عبر عالمية؛ بهدف مكافحة جرائم غسل الأموال وتعقب الأموال القذرة وغيرها من أشكال التهديد الأمني غير التقليدية، التي لم تعد الكثير من الحكومات الوطنية عبر العالم قادرة على احتواء آثارها بمفردها. لخص أنصار النظرية الكونية هذه الأنشطة الكونية في مصطلح «الحوكمة بدون حكومةGovernance Without Government[7]»، التي تؤدي في نهاية المطاف إلى ربط الأطراف الوطنية وتحت وطنية مع بعضها البعض، وتعديل أو إعادة مفهمة أجندة السياسة الوطنية بما ينسجم مع المعايير العالمية؛ وبذلك، تتدخل جماعات المجتمع المدني العالمي في صياغة مضمون السياسة الوطنية.

اتخذ المجتمع المدني العالمي القضايا الإنسانية المشتركة موضوعا وهدفا لممارسة أنشطته عبر العالم وداخل المجتمعات الوطنية، من بين هذه القضايا نجد حقوق الإنسان، حماية الأقليات، النوع، التنوع الثقافي، البيئة، مناهضة الحروب والأمراض المستعصية، المجاعة، الفقر والمرأة، التنمية الشاملة. تعتبر هذه القضايا ذات وجهين في التأثير على مضامين سياسات الدول، من حيث أنها مصادر لتهديد الاستقرار المجتمعي وفي نفس الوقت مكونات لبناء السلم عبر وطني وإقليمي. يمكن الاستشهاد على دور المجتمع المدني في مجال النوع بحضور أكثر من 30 ألف امرأة عضو في المنظمات المدنية غير الحكومية المدافعة عن حقوق المرأة، مؤتمر الأمم المتحدة الرابع حول «المرأة والأسرة»،

الذي التأم في «بجين» عام 1995؛ وساهم في تعزيز النزعة النسائية في السياسات الوطنية عبر العالم، وشيوع حقوق المرأة مثل الحماية من العنف ضد المرأة وحقوق العمل. كذلك مساهمة «النادي الاقتصادي العالمي» و«معهد التمويل الدولي»-اللذان ينسقان بين أكثر من 300 مقر للخدمة المالية في 56 دولة عبر العالم-، في صياغة منظومة اللوائح والنظم والآليات للطبقة الإدارية العاملة في البيروقراطيات المختلفة عبر العالم.[8]

المحور الثالث: خاصيات المجتمع المدني العالمي

المجتمع المدني العالمي هو إحدى الظواهر الملازمة لعولمة القضايا الدولية، ومحركا للقضايا متعددة المجالات عبر العالم، مما يعني المساهمة في عولمة القضايا الوطنية والمحلية بتحويلها من المستوى المحلي والوطني إلى المستوى العالمي؛ وبالتالي النظر للمجتمعات الوطنية على أنها مجتمع عالمي واحد. بذلك، يمكن النظر للمجتمع المدني العالمي على أنه تعبير عن تلك الترابطات والعلاقات والتفاعلات «ما فوق إقليم الدولة Supraterritoriality»، التي تستلزم تثبيت المستوى العالمي لتحليل قضايا وموضوعات السياسات المُعَولَمَة. من منظور جان آرت سكولات Jan Aart Scholte، يقتضي تحليل دور المجتمع المدني العالمي في مفهمة سياسات التنمية الشاملة من خلال اقتصاد المعرفة، الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العناصر الأساسية في التحليل، وهي:

أولاً: طرق مشاركة جماعات المجتمع المدني العالمي في صياغة ومفهمة الأجندة العالمية المتدفقة نحو المجتمعات الوطنية؛

ثانياً: تأثير شبكات الاتصال المتخطية للحدود الوطنية التي تمكّن من التواصل مع أولئك الناشطين في مجالات قضية اقتصاد المعرفة ودوره في التنمية الشاملة على المستوى الوطني والمحلي؛

ثالثاً: وجود بنية تعطي هوية عالمية للجماعة، تنظم وتنسق من خلالها الأنشطة سواء في شكل جمع للمعلومات، صناعة القرارات أو تطوير لأدوات وأساليب العمل؛

رابعاً: تنظيم عمليات التضامن فوق قومي حول التنمية الشاملة من خلال اقتصاد المعرفة باعتبارها من القضايا العالمية المشتركة، بشكل يعطي معنى سياسي ورمزي لهذه القضية في عيون وإدراك الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية على حد سواء، ومن ثم تبلور معاني وروح الجماعة الإنسانية الموحدة حول الاهتمامات ومختلف القضايا المشتركة.[9]

خامساً: يمكن إضافة خاصية أخرى جوهرية، وهي أنه مجتمع متعدد الجنسيات ولا يلتزم بحدود جغرافية معينة.

مثل هذه الخاصيات الخمسة، هي المعلَمات التي تعرف بها تجمعات معينة بأنها تنتمي إلى المجتمع المدني العالمي، وتعمل في علاقات متلاحمة ومتلازمة مع بعضها البعض؛ لكن لا يشترط أن تتوفر الخاصيات الخمسة مجتمعة في منظمة معينة حتى نطلق عليها وصف الانتماء «للمجتمع المدني العالمي»، وإنما يمكن القول أن توفر خاصية واحدة هي كافية لامتلاك هذه الصفة.

من ناحية أخرى، يتحدد جوهر مساهمة المجتمع المدني العالمي في بلورة موضوع اقتصاد المعرفة، في ذلك الاهتمام بقضية التنمية الشاملة ومختلف الموضوعات التي تتجاوز الحدود الجغرافية للدول الوطنية وحتى المناطق نفسها، فتلك الموضوعات غير محددة بشعب معين أو أمة معينة، مثل قضية المناخ التي تهم الجنس البشري أو تهم المخلوقات الحية فوق الأرض. وكذلك الاهتمام بتلك القضايا التي ليست لها علاقة بالشعوب التي تنتمي إليها جماعة المجتمع المدني العالمي، وإنما هي مرتبطة بالمعاني التي وجدت من أجلها وبنت عليها شرعية نشاطها، كالتعبئة العالمية ضد التطهير العرقي في «رواندا» عام 1994، والمناهضة العالمية ضد الحرب على العراق في عام 2003.

يعتمد المجتمع المدني العالمي في ممارسة تدخله في القضايا السياسية المُعَولَمَة –اقتصاد المعرفة- على الاتصالات العالمية والسفر العابر للقارات والاستخدام الكثيف للشبكة العنكبوتية، وما تتيحه من فرص للتواصل والتثاقف عبر كوني بين جماعات المجتمع المدني العالمي المختلفة، وكذلك استغلال التدفق الإعلامي المتواصل عبر الفضائيات والذي جعل شعوب العالم تشاهد تقريبا نفس الصورة وتتابع نفس الحدث، خاصة في أوقات الأزمات الدولية. بل وفرت الإنترنت اليوم مصادر كثيفة للمعلومات وبجميع لغات العالم، مما يعني وجود إمكانية تَلّقي جماعات مختلفة من البشر لنفس المعلومات، واللجوء المكرر لنفس المصادر. كما مكّن تطور وسائل النقل والاتصال جماعات المجتمع المدني من مناطق العالم المختلفة وفي ظرف قصير، عقد اجتماعاتها في أي مكان من العالم. وكنتيجة للتطور المتلاحق لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات؛ يمكن أن تعقد مثل هذه الاجتماعات دون حاجة الأعضاء لمغادرة أماكن إقامتهم، والقيام بتنسيق جهود الأعضاء حول إنجاز الأنشطة، وتنظيم جدول أعمال، والتزويد المتبادل بالمعلومات حول مجالات القضية في المجتمعات الوطنية عبر العالم.

ينعكس الدور المتزايد للمجتمع المدني العالمي في تغذية مصادر قضية اقتصاد المعرفة ودورها في التنمية الشاملة، في التحليل السياسي وتطوير حركة التنظير، وذلك من خلال طريقة تنظيمه البنائي عبر عالمي وممارسة الأنشطة المتخطية للحدود التقليدية، الجغرافية والسياسية والثقافية الخاصة بخريطة النظام الدولي التقليدي؛ وامتلاكه نظام مميز للعضوية المفتوحة أمام الأشخاص، بغض النظر عن جنسياتهم الوطنية وانتماءاتهم الجغرافية، وكذا نوع القضايا التي تعبئ الرأي العام العالمي حولها. فوفقا للتقارير المجمعة حول عدد جماعات المجتمع المدني العالمي،[10] يلاحظ أنه خلال عام 1998 مثلا كان هناك تقريبا 16500 جمعية مدنية ينتمي أعضاؤها إلى مناطق ومجتمعات مختلفة عبر العالم؛ مما يعني أن المجتمع المدني العالمي هو بدون جنسية ولا حدود جغرافية أو قيود ثقافية، دينية وإيديولوجية. سوف يؤثر تلقائيا غياب مثل هذه القيود والحدود على المحتوى النظري لمختلف القضايا، بحيث يكون أكثر تركيزا على المستوى العالمي في التحليل، وكذلك إعطاء الأولوية لتحليل سلوكيات وقرارات وسياسات الفواعل غير الدول فوق قومية، ودورها في إنتاج المضامين المختلفة للسياسات العالمية.

تختلف فواعل المجتمع المدني العالمي في طريقة تنظيمها وتتباين من حيث عمليات صناعة القرار والأجندة التي تحملها من منطقة لأخرى، ولا يوجد معيار موحد في تحديد الأدوار وطريقة تقليد القيادة وأساليب الإدارة وصناعة القرار الجماعي؛ فهناك بعض المنظمات لديها تنظيم مركزي مثل «النادي الاقتصادي العالمي»، الذي يجمع في عضويته تقريبا 900 شركة تحت شعار «المقاولة من أجل المصلحة العامة العالمية». وهناك بعض منظمات المجتمع المدني العالمي الأخرى تخضع للشكل الفدرالي في التنظيم والتسيير، ومن أمثلة ذلك «الكونفدرالية الدولية لاتحادات التجارة الحرة»؛ وهناك أنواع أخرى ليس لديها قيادة مركزية أنّى كان شكلها مثل «جمعية أمريكا اللاتينية لمنظمات الدعم»، التي تضم في عضويتها تقريبا 50 جماعة من 20 دولة؛ وأيضا تلك الحركات المناهضة لمنظمة التجارة العالمية واجتماعات مجموعة الثمانية، التي تتخذ من شبكة الإنترنت والاتصالات الفضائية الأداة الرئيسية لتنسيق أعمالها. بالإضافة إلى الصف الواسع من تلك الجمعيات والحركات التي تنشط عبر العالم بدون تنظيم مميز، والتي يحركها دافع التضامن العالمي من أجل القضايا المشتركة.[11]

من ناحية أخرى، يعتبر المجتمع المدني العالمي أحد فواعل الحوكمة العالمية من خلال المساهمة في طرح وبلورة وصياغة البنية المعيارية، التي توجه عمل الحكومات الوطنية في قضية اقتصاد المعرفة وكذا مؤسساتها التي تمارس أنشطتها عبر المستوى

الإقليمي والعالمي. وفي الكثير من الأحيان تستعين الحكومات بهذه الجماعات من أجل الحد من عمليات الفساد وتعقب الأموال القذرة أو المنهوبة، وحتى مقاومة أشكال التهرب الضريبي والأنشطة الاقتصادية-التجارية غير الشرعية. بمعنى آخر، المساعدة على مواجهة تعقيدات وصعوبات التي تواجه المالية المتدفقة عبر الحدود وتؤثر سلبا على أداء الاقتصاديات الوطنية، وذلك كنتيجة للتطور المأساوي لنمط العلاقات الدولية المعاصرة. انطلاقا من هذه الغايات مجتمعة، يكون الهدف الرئيسي لجماعات المجتمع المدني العالمي محددا في تعزيز منطق «الحوكماتية Governmentality» العالمية الموجهة للسياسات الوطنية وتحسين أداء الأجهزة والمؤسسات بكل أشكالها ونطاق عملها ومجال أنشطتها. بموجب هذا الهدف الحيوي، تنخرط هذه الفواعل في مصفوفة من العلاقات، وتمارس حجما من الضغوط من أجل تعديل السلوك غير الوظيفي، الذي يقوض تماسك حالة السلم والاستقرار العالمي في المستويات المختلفة.

تمارس منظمات المجتمع المدني ضغوطا متزايدة على الدول وممثليهم في شكل قوة إلزامية من أجل تعديل ظروف معينة وخلق أخرى، التي تشكل المناخ المناسب للتفاعل الإيجابي مع متطلبات الوظيفية المحترفة للعمل. كما يعمل المجتمع المدني العالمي بشكل حثيث ومستمر، باتجاه نقل المنافسة وتركيز الاهتمام من الأجندة العسكرية التقليدية إلى برامج بناء عالم مستقر وخال من الأشكال المختلفة للتهديد وبناء التنمية الشاملة للمجتمعات. مثلا التركيز على تفكيك الأسلحة النووية، وحث الأطراف على التوصل إلى الاتفاقيات حول حظر استخدام أنواع معينة من الأسلحة في النزاعات الدولية؛ كما تضغط باتجاه إعطاء الأولوية لبرامج التنمية الاقتصادية-الاجتماعية على غيرها، من أجل خلق الوجود الجيد للمجتمعات الوطنية، خاصة تلك التي تعاني من هشاشة أمنية وعدم استقرار مجتمعي.

المحور الرابع: تأثير المجتمع المدني العالمي في بناء اقتصاد المعرفة على مستوى السياسة الدولية

أكثر الجوانب بروزا في سلوك المجتمع المدني العالمي نحو دور السياسة الدولية في الاهتمام بقضية اقتصاد المعرفة والتنمية الشاملة للمجتمعات، ملخص في تثبيت فكرة «الحوكمة» أو الإدارة المتعددة للشؤون الدولية، ودعم مفهوم المواطنة العالمية وتشجيع الديمقراطية. أدى النشاط الذي بذلته جمعيات المجتمع المدني العالمي حول بيان أهمية الحوكمة في العلاقات الدولية المعاصرة، إلى لفت انتباه العالم لهذا المبدأ في إدارة شؤون

المجتمعات وترشيد عمليات صناعة القرار، تم ذلك من خلال انخراط هذه الجمعيات إلى جانب الفواعل الأخرى في عمليات صناعة القرار داخل المؤسسات الدولية. ومن أمثلة ذلك، انخراط المنظمات النسائية في أجهزة الاتحاد الأوروبي، وانخراط العديد من فدراليات الاتحاد التجاري عبر العالم في المؤسسات الاقتصادية العالمية مثل صندوق النقد الدولي، البنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية. هناك ظرف دولي آخر ساعد على تصاعد نشاط المجتمع المدني العالمي، والمتمثل في انفتاح المؤسسات العالمية والمنظمات الدولية على الجمعيات فوق قومية وإشراكها في الاستشارات المختلفة، وعمليات صناعة القرار والاستفادة من خبرتها والمعلومات التي بحوزتها. شكلت كل هذه التفاعلات ما أسماه جان آرت سكولت Jan Aart Scholte بشرعية الحوكمة فوق الدولة Suprastate Governance[12].

من ناحية أخرى، أخذ نشاط المجتمع المدني العالمي البعد الرمزي العابر للحدود، من خلال القيام ببناء وصياغة «الهوية غير الوطنية Nonterritorial Identity» التي لا ترتبط بحدود جغرافية لدولة أو منطقة معينة، مثل توحيد العمال الأطباء المسلمين والمسيحيين عبر العالم تحت منظمات الإغاثة الدولية، وهكذا. كان لبعض هذه الجمعيات تأثير واضح في وضع وصياغة جدول أعمال المؤتمرات العالمية، وتركيز الضوء على بعض القضايا الدولية على رأسها قضية اقتصاد المعرفة. كما اهتمت منظمات أخرى بهوية بعض الشعوب الأهلية التي تعاني من الاضطهاد أو الاحتلال في أوروبا وإفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية، مثل الفلسطينيين والأكراد في الشرق الأوسط والإيرلانديين (سابقا) في المملكة المتحدة والتيموريين (سابقا) في إندونيسيا والأرمن في القوقاز وغيرهم من شعوب الشتات؛ وذلك بهدف تعزيز ثقافة التنوع في الهويات بدلا الصراع والقمع والتطهير العرقي وغيرها من أشكال النزاع الدولي. المخرجة السياسية المهمة بالنسبة للقضايا السياسية المعولمة، محددة في صياغة المفهوم العالمي للمواطنة وحقه في التنمية الشاملة والتي تعني «مجموعة الحقوق والواجبات التي تشكل الأشخاص كأعضاء في الجماعة السوسيو-سياسية»[13]، على افتراض أن مضمون الجنسية في إطار الدولة القومية أصبح غير مناسب لتفاعلات العولمة وطريقة عملها، فهو ذو معنى لا يسع كل ديناميكيات العلاقات الكونية العابرة للقارات والمتخطية لمعاني الحدود القومية والهويات الوطنية.

من الناحية التاريخية، ارتبط مفهوم الجنسية الوطنية بقيام الدولة القومية في مؤتمر «وستفاليا» عام 1648، وكانت بداية ظهور النظام الدولي التقليدي، لكن في العالم المعولم فيما بعد الحرب الباردة على وجه الخصوص، أصبح مفهوم الدولة

القومية ضيق المجال دون استيعاب كل تعقيدات القضايا الآخذة في التعولم، وبالتالي أصبح المضمون المفاهيمي غير متماسك كوحدة للتحليل السياسي؛ الأمر الذي أثّر بدوره على مفهوم المواطنة الذي يجب أن يتسع ليستوعب كل تغيرات وديناميكيات عمل العولمة واستغلال اقتصاد المعرفة في تنمية المجتمعات. فبسبب عولمة حقوق الإنسان والاتصالات الاجتماعية وقضايا البيئة والنزاعات والأزمات الدولية، وقضية اقتصاد المعرفة، أصبح من المناسب الحديث عن المواطنة العالمية و «المواطنين العالميين World Citizens» بدل المواطنة الوطنية أو القومية. وأصبحت كل البنيات الدولية مهيكلة وموجهة معياريا بواسطة الأفكار التي تصنع على المستوى العالمي بفعل أنشطة المجتمع المدني العالمي، وتتجه مجتمعات العالم بشكل متزايد نحو الانفتاح على بعضها البعض، بفضل وفرة الاتصالات وتقلص كلفتها بشكل مستمر، وميل الناس عبر العالم لامتلاك الجنسية المزدوجة والمتعددة في بعض الأحيان، من أجل تسهيل ظروف حياتهم وعملهم الممتد عبر العالم.

التحدي المطروح أمام أنصار المجتمع المدني العالمي، هو القدرة على تخطي أنانية المجتمعات التي تعيش مستوى عال من الرفاهية، وتقف عائقا دون الانفتاح على نظيرتها الفقيرة. لكن مع ذلك، ساهمت هذه الفواعل العالمية في تأسيس الكثير من الهيئات والتوصل إلى الاتفاقيات المرتبطة بالقضايا والمصالح الإنسانية، يندرج في هذا الصدد الحملة العالمية من أجل دعم مشروع تأسيس محكمة الجنايات الدولية الدائمة، تأسيس منظمات الإغاثة الدولية والمحافظة على البيئة وجماعات التعاون والتنمية الشاملة. كان الحافز المشترك بين كل هذه الجماعات والغاية الموجهة للسلوك، ملخصة في تأسيس فكرة أن الشعوب لها واجبات عالمية ويجب ألا تقف الحدود القومية ورموز الدولة القومية التقليدية عائقا أمام أداء هذه الواجبات. ففي ظل العولمة، يتطلب مفهوم الحوكمة مجالا جغرافيا وسياسيا أوسع من نطاق الدولة وحدود سلطانها القضائي والسياسي، وأن معنى الجماعة العالمية أو الشعب العالمي يتخطى مفهوم الأمة التقليدي، بالإضافة إلى أن مفهوم المواطنة العالمية لا يتلاءم ولا ينسجم مع المضامين الوطنية التقليدية في ظل الدولة القومية. كما أن مكونات الديمقراطية الأساسية وطريقة ممارساتها في واقع العلاقات الدولية المعاصرة، أصبحت تتضمن ملامح العالمية وحتى الحكم عليها أصبح وفق المعايير والمقاييس العالمية، في مقابل تراجع قيمة المقاييس والتقييمات الوطنية.

الخلاصة العام

في مجال حقوق الإنسان، أصبحت الجماعات المكونة من أفراد عبر العالم، تتابع أنشطة اقتصاد المعرفة والتنمية الشاملة للمجتمعات، وتنبه وتحذر من إهمال الشروط البيئية في الإنتاج، وتشجع طرق الإنتاج الصديق للبيئة أو الاعتماد على المصادر النظيفة للطاقة، كما أشار ريباكا جونسون[14]، Rebecca Johnson اهتمت منظمات المجتمع المدني العالمي بمعالجة قضية اقتصاد المعرفة كقضية عالمية تهم الجماعة الإنسانية، وتطور الدول واستغلال الكفاءات الفكرية، وشجعت الكثير من الدول على الانضمام إلى مثل هذه المبادرات بما فيها الجزائر.

السبل التي يسرت وسهلت أداء هذه الوظائف هي ملخصة في التطور الكبير في الاتصالات الفضائية، وتحسين إمكانيات السفر الجوي وتدني كلفة الاتصالات الهاتفية، وانتشار شبكات الكمبيوتر عبر العالم وتنامي دور وسائل الإعلام الإلكترونية، التي تسمح للجماعات المدنية بتجميع ونشر المعلومات المتعلقة بقضاياها فوريا عبر مناطق العالم. بسبب هذه الأدوات، أصبح بإمكان منظمات المجتمع المدني أن تعقد اجتماعاتها في أي منطقة من العالم وبسرعة كبيرة، كما يمكن أن تنسق أعمالها وتنضج مواقفها وتطوّر منظورات مشتركة حول فكرة تعزيز وتنمية اقتصاد المعرفة على المستوى العالمي.

الهوامش

1. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، قضايا وأزمات دولية معاصرة: النظرية والتطبيق، ط. 2 (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1997)، ص. 18.

2. جوفر روبرت و أليستار إدواردز ، المعجم الحديث للتحليل السياسي، تر. سمير عبد الرحيم الجلبي، ط. 1 (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999)، ص. 227.

3. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، مرجع سبق ذكره، ص ص.-18 20.

4. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، مرجع سبق ذكره، ص ص.-18 20.

5. Jan Aart Scholte, «Global Civil Society», in Perspective on World Politics, 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith (London and New york: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 238-39.

6. William S. Cohen, « Globalization Today : How Interconnected Is The World», in Globalization In The 21th Century : How Inter-connecte dis the World ? (Abu Dhabi : The Emirates Center For Strategic Studies And Research, 2008), pp. 13-19.

7. Jan Aart Scholte, Op. Cit., p. 239.
8. Jan Aart Scholte, Op. Cit., pp. 239-41.
9. Jan Aart Scholte, Op. Cit., pp. 241-42.
10. Jan Aart Scholte, Op. Cit., p. 237.
11. Jan Aart Scholte, Op. Cit., p. 238.
12. Jan Aart Scholte, Op. Cit., p. 239.
13. Jan Aart Scholte, Op. Cit., p. 241.
14. Rebecca Johnson, “Arms Control and Disarmament Diplomacy”, in Modern Diplomacy, ed. Andrew F. Cooper, Jorge Heine and Ramesh Thakur (United Kingdom: Oxford University Press, 2013), pp.599-603.